PROVISIONAL
A/C.5/SR.1704
13 October 1975
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الثلاثون

اللجنة الخامسة

المحضر الموجز المؤقت للجلسة الرابعة بعد السبعمائة والألف

المعقودة في مقر الامم المتحدة في نيويورك
يوم الخميس ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٥ في الساعة ١٠/٣٠

الرئيس:	السيد توماس	(ترينيداد وتوباغو)
المقرر:	السيد ابو الفيط	(مصر)
رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية:	السيد مسيلي	

المحتويات:

- الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ والخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٩.

مناقشة ../..

ينبغي تقديم التصحيحات المراد ادخالها على هذا المحضر باحدى لغات العمل في الجمعية العامة، ويفضل أن تكون بنفس لغة النص المراد تصحيحه. كذلك ينبغي ارسال التصحيحات بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى "رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات":
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر.

وحيث أن هذا المحضر وزع في ١٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٥، فان اخر موعد لقبول التصحيحات سيكون ١٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٥.

ويرجى من المشتركين في المناقشات أن يتقيدوا بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل.

- مناقشة عامـــة (تابع)
- بحث أبواب الميزانية البرنامجية في القراءة الاولى (تابـع) البند ١٨ ـ حقوق الانسـان .

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/٠٠

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٦ — ١٩٧٧ والخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٩ (A/10006 و A/10008,Add.1 ؛ A/C.5/1685-1686)

مناقشة عامة (تابع)

السيد سافرونشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : اعلن أن موقف وفده من المسائل الادارية والموازنية في الأمم المتحدة يقوم دائما على أساس الموقف المبدئي للحكومة السوفياتية فيما يتعلق بالدعم الذى تقدمه للمنظمة باشتراكها النشيط فيما تقوم به من أنشطة ، مع حرصها الدائم على زيادة فاعلية المنظمة باعتبارها أداة هامة لصون السلم والأمن .

وأشار الى أن السيد جروميكو ، وزير خارجية الاتحاد السوفياتي ، قد أكد في البيان الذى ألقاه أمام الجمعية العامة يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر الماضي ، أنه لكي تتمكن المنظمة من الاضطلاع بمهمتها السامية كأداة أساسية لدعم الأمن الدولي ، لابد من الاستمرار في دعم فاعلية أعمالها .

وأضاف أن الوفد السوفياتي ، عند بحثه للمسائل الموازنية ، ينطلق من مبدأ أن الاعتمادات المفتوحة ينبغي أن تستخدم استخداما رشيدا ، وأن تستغل في المقام الأول لتنفيذ المهام الأساسية التي تقع على عاتق المنظمة بحكم الميثاق ، ولتيسير عملية الانفراج وتعزيزها ، بحيث تصبح عملية لا رجعة فيها . ولما كان الاتحاد السوفياتي حريصا على دعم السلم والأمن الدوليين ، فقد قدم الى الجمعية العامة في دورتها الحالية مسألتين على جانب كبير جدا من الأهمية ، تتعلقان من ناحية بحظر استحداث وصنع انواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ، ومن ناحية أخرى بالحظر الكامل لتجارب الأسلحة النووية . وأعرب عن أمل الوفد السوفياتي في أن تؤيد الجمعية العامة هذين الاقتراحين .

واستطرد قائلا ان الاتحاد السوفياتي ، الذى يعتبر من البلدان التي تسهم بأعلى نصيب في الميزانية ، لا يسعه ، وفاء منه لموقفه المبدئي ، أن يقر استخدام اشتراكات الدول الأعضاء في أغراض غير تلك التي انشئت المنظمة من أجلها ، ومن باب أولى في أغراض مناهضة للميثاق .

(السيد سافرونشوك ، اتحـــاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

وذكر أن الميزانية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٦/١٩٧٧ تبلغ ٧٣٧ مليون دولار، أى بزيادة ١٣١ مليون دولار، أو ٢١ر٦ في المائة ، عن ميزانية فترة السنتين ١٩٧٤/١٩٧٥ . وعلاوة على ذلك ، فاذا وضعنا في الاعتبار النفقات الاضافية المحتملة الـتي قد تترتب على قـــرارات الهيئات الحكومية الدولية والتي قد تصل ، في تقرير الأمين العام ،الى ٤٥ مليون دولار، فسنجد أن ميزانية الأمم المتحدة تزيد بنسبة قد تصل الى ٢٩ في المائة عن ميزانية الفترة السابقة ، أى انها قد تصل الى مستوى قياسى في تاريخ المنظمة بأكمله . وتجدر الاشارة بوجه خاص الى أن معدل نمو ميزانية الأمم المتحدة أسرع بكثير من معدل نمو الانتاج القومي الاجمالي والدخـــل القومي للدول الأعضاء . وأضاف أنه يؤخذ من بيانات صندوق النقد الدولي ، أن النمو الحقيقـــي للانتاج القومي الاجمالي والدخل القومي للبلدان الأعضاء في الصندوق لم يتجاوز في السنـــوات الأخيرة ٥ الى ٦ في المائة في المتوسط، وذلك في الوقت الذى زادت فيه ميزانية الأمم المتحدة في نفس الفترة بنسبة ٣٠ في المائة تقريبا ، أى بما يعادل ٥ الى ٦ أمثال نمو الانتاج القومـــي الاجمالي لمعظم الدول الأعضاء . وقال ان في ذلك تباينا واضحا ، لأن موارد الدول الأعضـــاء تنمو بسرعة أقل من نمو النفقات الواردة في ميزانية المنظمة . وأضاف أن هذا التباين لا يمكـــن أن يستمر، ولا بد من علاجه بواسطة تخطيط أرشد وأوفر لموارد الأمم المتحدة . واستطرد قائـــلا ان من الخطأ الاعتقاد بأن الدول الاعضاء ، ولا سيما البلدان النامية ، تستفيد من هذه الزيادة في قيمة الميزانية : فان الاعتمادات تستخدم اساسا لتمويل نفقات موظفي الأمانة العامة ، ولا علاقة بين زيادة الموظفين والمرتبات وبين الاحتياجات الحقيقية للدول الأعضاء فيما يتعلق بالانمـــاء . وقد كان معدل النمو الذى لا مبرر له في ميزانية الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة مثار قلـــق لكثير من الدول الأعضاء ، دفع مجموعة كبيرة من الدول ، من بينها أربعة من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، الى رفض ميزانية الأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٧٤/١٩٧٥ . ويبلغ مجمـوع اشتراكات هذه الدول اكثر من ٥٨ في المائة من الميزانية. ومما يؤسف له أن تحليل الميزانيـــة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٦/١٩٧٧ يشير الى ان الأمانة العامة لم تعر آذانـــا مصغية الى أماني الدول الأعضاء ، بل استمرت ماضية في طريق الزيادة التي لا مبرر لها فـــي نفقات الميزانية.

(السيد سافرونشوك ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

وأردف قائلا ان الميزانية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٦ / ١٩٧٧ قد وضعت دون الاستفادة بشكل حقيقي من كافة المزايا التي يمكن ان يتيحها وضع نظام جديد للميزانية البرنامجية ، ودون تحليل لفاعلية جميع البرامج الحالية وجدواها ، أو اجراء تقييم نقدى لهذه البرامج بغية وضع أولويات واعادة توزيع موارد المنظمة على هذا الأساس . وان ما تعتزمه الأمانة ليس فقط مواصلة تنفيذ الأنشطة الحالية ، بل كذلك التوسع في مختلف البرامج بدون تعليمات صريحة من جانب الجمعية العامة في هذا الصدد . وبذلك تكون الأمانة العامة قد وضعت الميزانية المقترحة بدون مراعاة للمادتين ١٥٣ و ١٥٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة : ففي حالات عديدة ، لا يستند التوسع في الأنشطة الوارد في الميزانية الى قرار من الجمعية العامة ، في حين أن المادتين المشار اليهما من النظام الداخلي توجبان أن تكون أى زيادة في النفقات نابعة من قرار تصدره الجمعية العامة . ومع ذلك فان المطلوب للتوسع في البرامج اعتمادات تبلغ في الميزانية المقترحة حوالى ٤٠ مليون دولار ، رغم ان الجمعية العامة لم تتخذ اى قرار في هذا الصدد . ووصف هذا التصرف بأنه غير مقبول ، وقال ان الوفد السوفياتي يوافق اللجنة الاستشارية تماما فيما ذهبت اليه من انه " جرت العادة على طلب اعتمادات جديدة للبرامج بعد ان تتخذ اجهزة تقرير السياسة العامة قرارها وليس قبل ذلك " (A/10008، الفقرة ٢٨) . وأضاف أنه يتعين على الأمين العام ، بوصفه أكبر موظف في المنظمة ، أن يتخذ في النهاية التدابير اللازمة لتنفيذ تعليمات الجمعية العامة في هذا الشأن ، وهي تعليمات واضحة تماما ولا لبس فيها . وأعلن أن الوفد السوفياتي حريص كذلك على استرعاء الانتباه الى واقعة غير مقبولة ، وهي ان بالميزانية بيانات تقلل من حجم النمو الحقيقي للبرامج والميزانية بالنسبة لميزانيات السنوات السابقة . ولذلك فان هذا الوفد يؤيد تماما التقديرات التي أوردتها اللجنة الاستشارية في الفقرتين ١٩ (المنهج باء) و٢٩ من تقريرها والتي تثبت أن المعدل الحقيقي لنمو البرامج في الميزانية الجديدة هو ٦ر١ في المائة وأن الزيادة التي تسجلها هذه الميزانية ذاتها لم يسبق لها مثيل .

وذكر ان الازمة المتزايدة الخطورة التي يواجهها النظام النقدى والمالي في البلدان الرأسمالية منذ بضع سنوات وتذبذبات أسعار الصرف في بعض هذه البلدان ، كانت لها عواقب وخيمة على ميزانية الأمم المتحدة وميزانيات الوكالات المتخصصة ، مما أدى الى انفاق مبالغ اضافية كبيرة .

(السيد سافرونشوك ، اتحـــاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

وأضاف ان الامانة العامة تنحو دائما ، وبشكل محزن ، نحو سد العجز الناجم عن التذبذبات النقدية بزيادة الاشتراكات المطلوبة من الدول الأعضاء . ومع ذلك فان الجمعية العامة ، في قرارها ٢١٥٠ (د - ٢١) ، كانت قد أقرت توصيات لجنة الخبراء الخاصة المكلفة ببحث مالية الامم المتحدة والوكالات المتخصصة ، وهي التوصيات التي تقضي بامتصاص الزيادات في النفقات التي لا مفر منها والناجمة عن ارتفاع الأسعار وعن أسباب أخرى ، وذلك بقدر الامكان وباللجوء الى الوفورات ، واعادة تقييم أولويات البرامج ، واعادة توزيع الموارد ، واجراء تسويات في الميزانية .

وبناء على هذه الاعتبارات ، لا مجال للموافقة على قرار الأمانة العامة بتضمين الميزانية مبالغ كبيرة (اكثر من ١١٨ مليون دولار) لتعويض الاثار المسبقة للتضخم المالي : فهذا المنهج يتنافى ليس فقط مع ماسبق للجمعية العامة أن اصدرته من تعليمات في هذا الشأن ، بل كذلك مع القرار الذى اتخذته الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين ، ورجت فيه الأمين العام ، عند حل المشاكل التي تواجهها ميزانية الأمم المتحدة نتيجة للتضخم المالي ، أن يضع في اعتباره الاراء التي تبديها الدول الأعضاء . وقد أكد عدد منها بالفعل ، مرة أخرى وفي مناسبات عديدة ، وجوب تغطية النفقات الاضافية الناجمة عن التضخم المالي بتحقيق وفورات في تنفيذ الميزانية ، أو تمويل هذه النفقات بواسطة المساهمات (بما في ذلك التبرعات) التي تدفعها البلدان المتقدمة النمو التي توجد بها مكاتب الأمانة العامة المتضررة من التضخم المالي . ومضى يقول ان الامانة العامة قد قررت اعتسافا ، وخلافا لتعليمات الجمعية العامة ، ان تحمل كافة الدول الاعضاء هذه النفقات الاضافية . ومن هنا فان الوفد السوفياتي لا يمكنه قبول اقتراح الامانة العامة بتضمين ميزانية السنتين ١٩٧٦/١٩٧٧ النفقات الناجمة عن التضخم المالي ، وهو يأمل أن يتخذ الأمين العام كافة التدابير اللازمة للتخفيف من اثار التضخم المالي على ميزانية المنظمة . ومن ناحية اخرى ، هناك مايدعو الى التساؤل عن كيفية تحديد هذا الرقم الضخم ، وهو ١١٨ مليون دولار ؛ وفي هذا الصدد يطلب الوفد السوفياتي الى الامانة العامة ان تتكرم بابلاغ اللجنة الخامسة بالبيانات التالية : كم ستبلغ الزيادة في النفقات الفعلية ، الناتجة عن

التضخم المالي ، في ميزانية الأمم المتحدة لعام ١٩٧٤ ، علما بأن هذه النفقات موزعة لكل من نيويورك وجنيف وفيينا ، كلا على حدة؟ وكم ستبلغ الزيادة المحتملة في النفقات ، الناتجة عن التضخم المالي ، في ميزانية الأمم المتحدة لعام ١٩٧٥ ، علما بأن هذه النفقات موزعة بالطريقة ذاتها ؟

ومضى يقول ان الوفد السوفياتي يرى انه عندما توضع ميزانية برنامجية ، فان الاسباب المسوقة تبريرا للاعتمادات المطلوبة تكون لها الاهمية الكبرى . وطالب على الاطلاق بتضمين الميزانية البرنامجية بيانات عن مواعيد تنفيذ البرامج والنفقات المقدرة لتنفيذها ، سنة بسنة . كما طالب الأمين العام بتقديم بيانات كاملة عن الموارد من الموظفين والمبالغ المحررة نتيجة لاتمام بعض البرامج أو خفضها ، وبأن يقدم الى الجمعية العامة ، للنظر ، مقترحات عن استخدام الموارد المحررة بهذا الشكل . وقال ان مما يؤسف له ان الميزانية المقترحة الحالية لا تتضمن بالفعل اية بيانات عن هذا الموضوع . ويضاف الى ذلك ان الامانة العامة قامت ، دون اخطار الجمعية العامة ، باعادة توزيع عدد كبير من الموظفين ، دون حتى ان تسبب قراراتها . واضاف ان على الامانة العامة ، مستقبلا ، ان تضمن الميزانية المقترحة بيانات كاملة عن الموارد المخصصة لكل برنامج (مقدرة بشهور عمل الموظف) وكذلك الموارد المحررة لكل برنامج ، وأن تقدم الى الجمعية العامة مقترحات عن استخدام هذه الموارد . واعلن حرص الوفد السوفياتي على ان يؤكد انه لا يوافق الأمانة العامة أبدا على اسلوبها الذى يضاعف ، باطراد وتلقائية ، عدد الموظفين ، مما يؤدى الى زيادة غير رشيدة ولا مبررة في النفقات الموازنية . وطالب بان تقدم طلبات انشاء وظائف على اساس الاحتياجات الموضوعية لبرامج المنظمة ذات الأولوية ، وليس على اساس الزيادات السنوية العشوائية والتلقائية للموظفين . واشار الى ان بالأمم المتحدة في الوقت الحاضر حوالي ١٠٠٠٠ وظيفة دائمة ، تمثل تكلفتها ما يقرب من ٨٠ في المائة من اعتمادات الميزانية . ويعلم الجميع ان الموظفين ، في ادارات كثيرة لا يشغلون بعمل طول الوقت وان انتاجيتهم غير مرضية ويمكن ان تزاد . وفي هذه الظروف ، لا يكون هناك مبرر للوظائف الجديدة التي طلبها الأمين العام والتي تبلغ ٨٢٦ وظيفة . والمطلوب هو استخدام الموظفين الموجودين بشكل افضل والاستفادة

(السيد سافرونشوك ، اتحـــاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

من الميزانية البرنامجية كأداة فعالة لمراقبة تنفيذ البرامج وضمان أفضل استخدام ممكن لمـــوارد المنظمة ، وفي مقدمتها الموظفون . ويجب تكليف وحدة التفتيش المشتركة بمراقبة الاستخدام الفعال لموظفي الأمانة العامة . ولا يسع الوفد السوفياتي ، من جانبه ، الموافقة على طلب انشاء مزيـــد من الوظائف الدائمة والمؤقته .

وتابع كلامه قائلا ان هذا الوفد يلاحظ بقلق الاتجاه الواضح تماما الى تضمين الميزانيـــة العادية وظائف كانت تمول سابقا من صناديق خارجة عن الميزانية ، دون ان يكون هناك قرار بذلك من الجمعية العامة . وقال ان اللجنة الاستشارية قد استرعت الانتباه كذلك الى هذا الاتجـــاه ، في الفقرتين ٥٢ و ٥٣ من تقريرها ، ويؤيد الوفد السوفياتي كل التأييد التوصية التي تقدمـــت بها في هذا الشأن .

أما عن اعادة تصنيف الوظائف ، وهي الاعادة التي يطلبها الأمين العام بانتظام ، فانهـــا تكون غير مبررة في أغلب الحالات ، لانها لا تستند لا الى زيادة في مسؤوليات الموظفين ولا الـــى زيادة في حجم العمل ، بل هي مجرد وسيلة لترقية عدد من الموظفين ، مما يؤدى الى نفقـــات اضافية كبيرة في بند المرتبات . والواقع ان تصنيف الوظائف بالأمم المتحدة يجب ان يتحدد علـــى اساس واحد فقط ، هو احتياجات برامج العمل بالمنظمة . ولذلك أعلن السيد سافرونشوك تأييـــده للتوصية الواردة في الفقرة ٦٢ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/10008) .

وأضاف انه يؤخذ من هذا التقرير ان الامانة لا تتصرف بما يكفي من الحزم لتحقيق وفـــورات اكبر . وفي الوقت الذى تقدم فيه الأمانة العامة خدمات الى مختلف هيئات الأمم المتحدة ، عـــلاوة على تلك التي يدفع مقابل لها تحت بند النفقات العامة ، فانها لا تتخذ كافة التدابير المطلوبـــة لاستيفاء كافة نفقات هذه الخدمات من الهيئات المعنية . ويلاحظ بوجه خاص من الفقـــــرة ٢٢—٩١ مـــن تقرير اللجنة الاستشارية (A/10008) ، ان هناك هيئات ، مثل برنامج الأمـــــم المتحدة الانمائي ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، لا تدفع للأمم المتحدة بالكامل نفقـــات الخدمات التي تقدمها ادارة المشتريات والنقل بالأمانة العامة ، والتي تمثل ٢١ سنة من سنوات عمل الموظف ، أى مايقرب من ٣٠٠٠٠٠ دولار سنويا . ويمكن العثور على مواقف مماثلة تتخذهـــا ادارات اخرى بالامانة العامة . واعلن تاييد الوفد السوفياتي لما أوصت به اللجنة الاستشاريـــة

(السيد سافرونشوك ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

الأمين العام من اتخاذ تدابير عاجلة لاستيفاء النفقات الكاملة للخدمات المقدمة . وطالب بأن يعرض على اللجنة تقرير عن تنفيذ هذه التوصية في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة للنظر فيه .

وأضاف انه لابد من احداث تغيير معاكس في الاتجاه الذى لا مبرر له الى زيادة الميزانية ، باتباع الوسائل التالية بوجه خاص . فحجم الأنشطة الداخلة في نطاق البرامج يجب أن يحدد في ضوء الوسائل التي يمكن أن توفرها الدول الأعضاء للأمم المتحدة لتنفيذها . ويتعين وضع نظام صارم للأولويات لتنفيذ البرامج ، مع المراعاة المناسبة لأهمية تنفيذها في المواعيد المحددة ولاستعجال هذا التنفيذ وامكانيته الفعلية . ولابد لتحديد هذه الأولويات ، كما قال ، من مراعاة وجود وسائل اخرى ممكنه لتنفيذ البرامج في اطار منظومة الأمم المتحدة والعمل على دعم التنسيق والقضاء على الازدواج .

وطالب بالاستفادة الكاملة من الامكانيات الكبيرة لدعم فاعلية موظفي الأمانة العامة العديدين ، الذين تمثل مرتباتهم حوالي ٨٠ في المائة من الميزانية ، بحيث تنفذ البرامج الجديدة دون الاستعانة بموظفين جدد ، وذلك بزيادة الانتاجية وتنظيم العمل بشكل اكثر فاعلية . ومضى يقول انه لابد ، عند تحديد مصادر تمويل البرامج الجديدة ، من الاستفادة الى اقصى حد من الموارد الداخلية المتاحة ، بما في ذلك ما يتوفر منها نتيجة الانتهاء من تنفيذ برامج سابقة ، والغاء البرامج التي تجاوزها الزمن وتلك التي لا تتصف الا بأهمية قليلة ، والقضاء على الازدواج . ويتعين كذلك تمويل دورات الهيئات الجديدة والمؤتمرات الجديدة بالموارد التي يمكن تحريرها نتيجة خفض عدد هيئات الأمم المتحدة ، وخفض فترة انعقاد دوراتها ، والتنظيم الأرشد للاجتماعات ، وخفض النفقات الخاصة بالوثائق ، وما الى ذلك . واشار اخيرا الى ان توفير الاستقرار الحقيقي لميزانية المنظمة قد يقتضى تحديد حد أعلى للزيادة السنوية للنفقات في الميزانية ، وهي النفقات التي ينبغي الا تتجاوز المعدل المتوسط للزيادة السنوية في الانتاج القومي الاجمالي وفي الدخل القومي للدول الأعضاء .

أما عن الحالة فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للوظائف في الامانة العامة ، فقد قال انها غير مرضية دائما . فما زالت هناك تعيينات لرعايا بلدان ممثلة بأكثر مما ينبغي ، وذلك خلافا لما

(السيد سافرونشوك ، اتحـــاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتيـــة)

تقضي به الفقرة ٣ من المادة ١٠١ من الميثاق ، ولقرارات عديدة اصدرتها الجمعية العامة . وأشار الى ان أنشطة الأمانة العامة ستكون مع ذلك اكثر فاعلية اذا اتبع مبدأ التمثيل الجغرافي الواسع المنصوص عليه في الميثاق ، فتصبح الدول الأعضاء ممثلة تمثيلا منصفا بدون تمييز . ولكن الموقف لم يتحسن أبدا للأسف ، رغم كل مايبذله الأمين العام من جهود . ولا بد ، لتطبيق قرارات الجمعية العامة المتعلقة بمسائل الموظفين ، بطريقة متناسقة ، من اتخاذ تدابير عملية : اى الالتزام الدقيق بقرارات الجمعية العامة التي تقضي باحترام مبدأ التمثيل الجغرافي المنصف عند التعيين ، والكف عن تعيين رعايا بلدان ممثلة بأكثر مما ينبغي والاقتصار على تعيين رعايا بلدان لم تستوف حظها من التمثيل ، ولا سيما رعايا الاتحاد السوفياتي الذى لايزال بلدا غير كامل التمثيل مع انه من البلدان التي تدفع أعلى اشتراكات ، والتطبيق الدقيق لقرارات الجمعية العامة المتعلقة بالتقاعد ، والكف عن منح عقود دائمة ، واستخدام الامكانيات التي تنشأ بهذه الطريقة لتعيين اختصاصيين من البلدان الأقل تمثيلا .

وأضاف ان الوفد السوفياتي يلاحظ بأسف أن هناك طلبات جديدة بفتح اعتمادات في الميزانية المقترحة لتغطية نفقات عقدت خلافا للميثاق ، وهي تتمثل في دفع الفوائد والأصول المتعلقة بالتزامات الأمم المتحدة . وقال ان هذه النفقات تعتبر النتيجة المؤسفة والمكلفة للعمليات المنفذة في الشرق الأوسط والكونغو خلافا للميثاق . ومضى يقول ان الاتحاد السوفياتي ، الذى رفض بحسم قرار القيام بهذه العمليات ، التزاما منه بالميثاق ،لا ولن يتحمل مسؤوليتها ، ولا يعتزم الاسهام في النفقات المترتبة عليها . والقى بالمسؤولية الكاملة عنها على عاتق البلدان التي فرضت هذه العمليات على المنظمة ، وطالبها كذلك بتحمل آثارها المالية .

ومن ناحية اخرى اعلن حرص الوفد السوفياتي على ان يؤكد من جديد موقفه ازاء وسائل تمويل المعونة الفنية . فبموجب المادة ١٧ من الميثاق ، لا يمكن استخدام ميزانية الأمم المتحدة لتغطية نفقات المعونة الفنية التي يجب ، كما هو في حالة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ان تمول بالتبرعات فقط . ولذلك فان الاتحاد السوفياتي سوف يواصل ، كما هو دأبه ، دفع نصيبه من المساهمة في أنشطة المعونة الفنية بالروبلات .

(السيد سافرونشوك ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

واستتلى قائلا ان الوفد السوفياتي ، الذى يشاطر الاخرين مايشعرون به من قلق للوضع المالي الحرج للمنظمة ، يود أن يعمل كل ما في طاقته للمساعدة في تحسين هذا الوضع ، مع مراعاة مقتضيات الميثاق . وطالب بالبحث عن وسائل لمعالجة هذه الصعوبات المالية بالاستقصاء العميق للأسباب التي أدت الى هذا الوضع . وقال ان الكل يعلم ان المنظمة في وضع مالي عصيب بسبب النفقات الكبيرة التي تعقد خلافا لما جاء في الميثاق من احكام واضحة تماما . واشار الى ان هذه المشاكل قد تفاقمت عندما أدرج في العجز المالي القصير الأجل للأمم المتحدة مبلغ الـ ١٦ مليون دولار المستحقة على نظام حكم تشانغ كاى شيك للمنظمة . واعلن استحالة الموافقة على حل يحتم على كافة الدول الاعضاء دفع ماتاخر هذا النظام في سداده من الاشتراكات.

ومضى يقول ان الوفد السوفياتي سبق له التقدم باقتراح يساعد على حل مشكلة المتاعب المالية التي تعاني منها المنظمة ، حلا حقيقيا ومنصفا . وقد روعي في هذا الاقتراح كذلك ضرورة الالتزام الدقيق بميثاق الأمم المتحدة لحل هذه المشكلة المعقدة ، ومن رأى الوفد السوفياتي دائما ان هذا الاقتراح يمكن ان يعد منطلقا طيبا لحل هذه المشكلة.

وفيما يتعلق بتمويل قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة (بما في ذلك قوة الأمم المتحدة المكلفة بمراقبة فض الاشتباك) ، قال ان هناك ملاحظة مثيرة للقلق ، وهي ان الأمانة العامة لا تطلع الدول الاعضاء اطلاعا كافيا على طريقة انفاق الاعتمادات المرصودة في هذا البند . وطالب بأن يتضمن تقرير الأمين العام عن هذا الموضوع كافة البيانات والتبريرات اللازمة ، سواء فيما يتعلق بالنفقات المقبلة أو بتلك التي تمت بالفعل .

واستطرد قائلا ان الوفد السوفياتي ، الذى يقدر بالغ التقدير الجهود التي تبذلها اللجنة الاستشارية لدعم فاعلية انشطة المنظمة وتحقيق وفورات اكبر ، يؤيد كافة التوصيات التي تقدمت بها اللجنة في هذا الصدد ، وان كان يرجو مع ذلك ان تتدخل بنشاط اكبر لتحديد وسائل الحد من النفقات ، وان تراقب عن كثب التدابير المتخذة لتنفيذ توصياتها .

وفيما يتعلق بتقرير الفريق العامل المعني بالأجهزة الخاصة ببرامج وميزانيات الأمم المتحدة ، قال ان الوفد السوفياتي يعلن تأييده للتوصيات الواردة في التقرير والمتعلقة بما يتصل من هذه الأجهزة الشاملة للأمم المتحدة بالجوانب المالية لأنشطة المنظمة .

السيد كمـــال (باكستان) : اشار الى انه فيما يتعلق بقيمة الاعتمادات الـتي طلبها الأمين العام لفترة السنتين ١٩٧٦/١٩٧٧ ، وهي ٧٣٧ مليون دولار ، أوصت اللجنـــة الاستشارية بخصم ١٥ مليون دولار منها ، أى بنسبة تقل عن ٢ في المائة من المجموع ، ولذلـــك فهو يؤيد ، اجمالا ، تقديرات الأمين العام التي عدلتها اللجنة الاستشارية ، مع احتفاظه بموقفـه ازاء مختلف أبواب الميزانية . وأعرب مع ذلك عن قلقه لأن التضخم المالي وعدم الاستقرار النقـدى يقللان كثيرا من النمـــو الحقيقي للبرامج الواردة في فترة السنتين ١٩٧٦/١٩٧٧ ، وهـــو أمر خطير بوجه خاص ، في الوقت الذى اعترفت فيه الجمعية العامة ، في الدورة الاستثنائية السابعة ، بأن على منظومة الأمم المتحدة الاضطلاع بدور اكبر في اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . والمؤكد ، كما قال ، ان نفقات المنظمة تصل في اليوم الواحد الى مايقرب من مليون دولار ، وان باكستـــان ، التي تعتبر الاشتراك الذى تدفعه لميزانية الأمم المتحدة عبئا لا يستهان به ، حريصة على ان تـرى الأموال التي تدفعها الدول الأعضاء تستخدم بأقصى مايمكن من الاقتصاد والفاعلية ؛ وأضاف انـه لا ينبغي ، على النقيض من ذلك ، ان يغيب عن الأذهان أن النفقات العسكرية العالمية تقارب ٩٠٠ مليون دولار يوميا ، أى مايزيد على كامل ميزانية فترة السنتين للامم المتحدة .

وأعلن تأييد الوفد الباكستاني لسياسة الميزنة الشاملة التي تتمثل في المراعاة المسبقـــة لعوامل مثل التضخم المالي ، بدلا من مواجهتها بعد فوات الأوان بطلب مزيد من الاعتمـادات. ولما كان معدل التضخم المالي كبيرا ، فان هذا المنهج يعتـــبر مفضلا ، خاصة وان صنـدوق رأس المال المتداول قد استنفد تماما : فهذا المنهج من شأنه التخفيف من مشكلة السيولـــــة النقدية ، ويجنب اللجنة الخامسة مناقشات مريرة تبعا لذلك . وفيما يتعلق بصندوق رأس المـال المتداول ، فان الحكومة الباكستانية ترحب كما قال باقتراح الأمين العام المتعلق بمضاعفة أمـــوال هذا الصندوق .

وأما عن الخطة المتوسطة الأجل ، فقد أعلن أن الوفد الباكستاني يشاطر لجنة البرنامـج والتنسيق واللجنة الاستشارية ما تذهبان اليه من أن خطة الفترة ١٩٧٦/١٩٧٩ تتضمن افكـارا تجديدية وتعتبر تقدما هاما على طريق اقامة نظام حقيقي للتخطيط في الأمم المتحدة . وأشـــار الى أن الأمين العام استعمل مرة أخرى ، عند وضع الخطة ، المنهج " التكميلي " ، واقـــترح

(السيد كمال ، باكستان)

بعض المعايير لتحديد الأولويات ، مثل الفاعلية ، والاعتبارات السياسية ، والجدوى ، والنوعية ، والعلاقة بين " الملاك/حجم العمل" ، وهي معايير تفتقر ، الى حد ما ، الى الدقة والموضوعية . أما المنهج الموضوعي فيساعد في بعض الظروف على الرؤية الأوسع لبعض المشاكل الرئيسية ، وخصوصا ما يمكن أن يعالج منها بطريقة تعدد الاختصاص .

وفيما يتصل بالميزانية ، انضم الى اللجنة الاستشارية فيما تطالب به في الفقرة ١١ من تقريرها (A/10008) ، من "القيام بتحليل اكثر عناية للمنطلق المناسب لتحديد مايمكن ابداله من الانشطة الحالية بأنشطة جديدة أو أنشطة أهم منها" ، وان كان لا يتسنى اتمام هذه العملية في اطار المنهج التكميلي ، وهذا مايجعل أجهزة تقرير السياسة العامة تقبل الأساس القائم الان ، وتوافق على تمويل الأنشطة الجديدة بزيادة الاعتمادات . وقال ان هذا المنهج يغير صورة الأولويات الحقيقية للدول الأعضاء في حين أن المنهج الموضوعي يساعد ، نظريا على الاقل ، الهيئة الحكومية الدولية المختصة على تحديد أى الأنشطة يجب اختصاصه بالاعتماد المطلوب كله ، وليس فقط بالزيادة المقررة . واشار الى انه من الصعب بالتأكيد الغاء المؤسسات القائمة والانطلاق من " الاساس صفر" . ومع ذلك فان الوفد الباكستاني يشاطر اللجنة الاستشارية تماما رأيها الذى أبدته في الفقرة ٧٩ من تقريرها ، بشأن ضرورة الغاء البرامج والمشاريع التي تجاوزها الزمن وتلك التي لها أولوية ضعيفة ، وذلك حتى تتسنى اعادة تخصيص الموارد لتنفيذ قرارات جديدة .

وأعلن تحبيذ الوفد الباكستاني للاقتراح الذى تقدم به الأمين العام (E/5614 ، الفقرتان ٦١ و ٦٢) والذى يقضي بأن يتم النظر في الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية المقترحة بالتناوب ، أى احداهما في سنة والثانية في سنة اخرى ، ويرى هذا الوفد ان تطبيق قرار الجمعية العامة ٣١٩٩ (د — ٢٨) يقتضي وضع الخطة المتوسطة الاجل قبل وضع الميزانية بسنة . وبذلك تحدد الخطة بشكل عام ، على أساس قرارات أجهزة تقرير السياسة العامة ، الأهداف الحقيقية للأمم المتحدة والسياسات العامة التي تكفل بلوغها ، فى حين تبين الميزانية ، التي هي التعبير المادى عن الخطة ، الاحتياجات اللازمة سواء من الموظفين أو من الاعتمادات ،

(السيد كمال ، باكستان)

والتقدم المحرز، مثل الاجتماعات التي نظمت والدراسات التي أجريت . ومن شأن هذا المنهج أن يسهل عمل الأمانة العامة والوفود ، وأن يساعد الأمانة العامة على تركيز انتباهها في الخطة المتوسطة الأجل ؛ وأعرب عن الأمل في أن تقرر الجمعية العامة ، في هذه الدورة ، النظر من الآن فصاعدا في الخطة في سنة ، وفي الميزانية في سنة أخرى .

وأعلن أن الوفد الباكستاني يحبذ كذلك مبدأ الخطة الدائرة ، الذى يساعد المنظمة على اعادة ترتيب أولوياتها وأهدافها في فترة الخطة ، ولا يمانع في اقرار خطة دائرة مدتها ست سنوات ، تتفق مع خطط الوكالات المتخصصة .

وقال انه يمكن اسناد بحث الخطة الى لجنة البرنامج والتنسيق ، في حين تتولى اللجنة الاستشارية بحث الميزانية البرنامجية ،على أن يقوم المجلس الاقتصادى والاجتماعي واللجنة الخامسة ببحث هاتين الوثيقتين ،كلا في دورها . وتجنبا للفصل الحاد أكثر من اللازم ، تستمر لجنة البرنامج والتنسيق ، في رأيه ، في بحث الخطة والميزانية فيما يتعلق بادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، في حين تواصل اللجنة الاستشارية النظر في الميزانية والخطة .

وفي هذا الصدد ، لاحظ ممثل باكستان ان الاقتراحات التي تقدم بها الفريق العامل المعني بالأجهزة الخاصة ببرامج وميزانيات الأمم المتحدة في تقريره (A/10117) ، تهدف اساسا الى دعم جانب البرمجة في الخطة المتوسطة الأجل واعادة تنظيم لجنة البرنامج والتنسيق . وقال ان اللجنة الاستشارية في الواقع تضطلع بمهمتها بفاعلية ، لان اعضاءها ، الذين يختارون على اساس تمثيل جغرافي واسع وفي ضوء كفاءاتهم الشخصية ، يمكنهم التعمق في بحث المسائل المعروضة عليهم ، ففي امكانهم عقد جلسات طويلة . اما لجنة البرنامج والتنسيق فلم يتح لها ، على العكس، سوى اسبوع واحد في عام ١٩٧٥ لبحث الخطة المتوسطة الأجل ، وفعلت ذلك ، بالضرورة ، بطريقة سطحية . وذكر ان اللجنة الاستشارية قالت في هذا الصدد ، في الفقرة ٣٤ من تقريرها (A/10008) ، ان اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعي والهيئات الفرعية الاخرى يمكنها الاضطلاع بدور هام ، وذلك بأن تفربل برامج العمل التي تضعها أماناتها ، وتتابع المشاريع والأنشطة المعتمدة . وأضاف بأن الوفد الباكستاني يرى ان هذه المسؤولية العامة

(السيد كمال ، باكستان)

تقع على عاتق المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، ولكن بما انه يضم عددا كبيرا من الاعضاء ولا يتوفر له سوى وقت محدود للاضطلاع بهذه المهمة ، وجب ان تساعده لجنة استشارية اكثر تحديدا . وقد يكون هذا الجهاز، بالتأكيد ، لجنة البرنامج والتنسيق ، التي ينبغي أن تدعم وأن تتلقى دفعة جديدة من التنشيط، وأن يتاح لها الوقت الكافي للاضطلاع بمهمتها ، كما ينبغي أن تتكون من اختصاصيين ، دون أن تفقد طابعها كهيئة حكومية دولية ، حتى يتسنى لها أن تقوم ، بالنسبة للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، بنفس الدور الذى تقوم به اللجنة الاستشارية بالنسبة للجنة الخامسة . وأضاف أن من المؤسف في هذا الصدد أنه ، رغم سلامة التوصيات التي تقدم بها الفريق العامل المعني بالأجهزة الخاصة ببرامج وميزانيات الأمم المتحدة في الفقرة ٧٧ من تقريره (A/10117) ، فان هذا الفريق لم يذهب بعيدا بما فيه الكفاية : اذ لا يكفي في الواقع توفير مزيد من الوقت للجنة البرنامج والتنسيق (من ٤ الى ٦ أسابيع كل عام) للقيام بمهمتها ، وحث الدول الأعضاء على اختيار اختصاصيين على مستوى عال لعضويتها ، فان أغلب الدول الأعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق سوف تستمر في الاستعانة بأعضاء بعثاتها الدائمة الذين لا يتوفر لهم الوقت للبحث المتعمق في الخطة المتوسطة الاجل والميزانية ، وذلك لان جدول المؤتمرات حافل جدا . ومن الضرورى الا تقتصر الأمم المتحدة على مطالبة الحكومات بتعيين واحد أو اكثر من الاختصاصيين على مستوى عال لتمثيلها في لجنة البرنامج والتنسيق ، بل عليها كذلك ان تتحمل بدل الاقامة اليومية وتكاليف سفر هؤلاء الخبراء الحكوميين الدوليين ، كما تفعل بالنسبة لأعضاء اللجنة الاستشارية . وبذلك تحفز حكومات كافة البلدان ، ولا سيما حكومات البلدان النامية ، الى تعيين أكفأ الاختصاصيين لتمثيلها في لجنة البرنامج والتنسيق ، مما سيرفع من نوعية المداولات في هذه اللجنة . وأضاف ان هذا التعزيز للجنة ، وهو أبعد مايكون عن زيادة النفقات ، سيساعد في زيادة الفاعلية والاقتصاد في الأمم المتحدة ، لانه سيكون بوسع لجنة البرنامج والتنسيق ، وهي هيئة حكومية دولية ، ان تحذف البرامج التي جاوزها الزمن والانشطة ذات الأولوية الضعيفة ، وهو ما لا تستطيعه اللجنة الاستشارية لانها هيئة مكونة من خبراء .

ولما كان الوفد الباكستاني يعلم ان الفريق العامل المعني بالأجهزة الخاصة ببرامج وميزانيات الأمم المتحدة لم يتخذ قرارا نهائيا في موضوع اتعاب اعضاء لجنة البرنامج والتنسيق

(السيد كمال ، باكستان)

ونفقات سفرهم ، خوفا من أن تطالب هيئات أخرى بهذه المزايا ، فانه حريص على أن يؤكد أنه سيعارض تطبيق هذا الأسلوب على هيئات حكومية دولية اخرى ، فان الدور الذى تقوم به لجنة البرنامج والتنسيق ، بوصفها لجنة استشارية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، يعتبر دورا فريدا ولا وجه لمقارنة دور الهيئات الاخرى به .

وأضاف ان الوفد الباكستاني يرى انه لا يكفي احالة تقرير الفريق العامل المعني بالاجهزة الخاصة ببرامج وميزانيات الأمم المتحدة الى اللجنة الخاصة المعنية باعادة تنظيم القطاعين الاقتصادى والاجتماعي بمنظومة الامم المتحدة ، التي لن تتمكن من بحث الاجهزة الخاصة ببرامج وميزانيات الامم المتحدة بنفس الطريقة المتعمقة التي بحثها بها الفريق العامل في عام ١٩٧٥ . ولذلك اقترح السيد كمال ان تقوم اللجنة الخامسة ، بعد اقرار التوصية المتعلقة بالنظر بالتناوب في الخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية المقترحة ، باحالة تقرير الفريق العامل الى اللجنة الخاصة للنظر فيه بعين التأييد . وأعرب السيد كمال عن الأمل في ان تحل مسألة نفقات السفر وبدل الاقامة اليومية لاعضاء لجنة البرنامج والتنسيق ، وهي المسألةالتي بحثت في الفقرة ٥٥ من تقرير الفريق العامل ، بما يكفل دعم لجنة البرنامج والتنسيق لكي تتمكن من الاضطلاع بمهمتها بفاعلية .

بحث أبواب الميزانية البرنامجية في القراءة الاولى (تابع)

الباب ١٨ — حقوق الانسان

السيد بوعياد آغا (الجزائر) : أشاد باعمال شعبة حقوق الانسان ، وأورد مثالا على وجود ازدواج يمس الباب ١٨ ، نظرا لأن بعض أنشطة شعبة حقوق الانسان تموّل بواسطة اعتمادات مقيدة في الباب ١٥ (البرنامج العادى للمساعدة التقنية) . وقال ملاحظا أن في الشعبة ٤٠ وظيفة فنية مقابل ٣٠ وظيفة من فئة الخدمات العامة ، انه يتفق مع رئيس اللجنة الاستشارية على ان الشعبة تضم عددا كبيرا للغاية من الرؤساء ، وخاصة لأن موظفي فئة الخدمات العامة هم الاكثر نشاطا في اغلب الاحيان . لذلك ليس من الضرورى الموافقة على احداث وظائف فنية اضافية ، كما لا توجد اية ضرورة لاعادة تصنيف المنصب الذى يشغله رئيس مكتب الاتصال في نيويورك ورفعه من موظف متقدم (ف — ٥) الى موظف رئيسي (مد — ١) . اذ سيكون من الغريب ان يشرف موظف رئيسي بدرجة (مد — ١) على خمسة موظفي فئة الخدمات العامة وانه اذا كان شاغل هذا المنصب يستحق الترقية فيجب ان ينقل الى جنيف . ومضى قائلا انه اذا زيد عدد موظفي مكتب الاتصال في نيويورك ، بعد نقل شعبة حقوق الانسان الى جنيف ، فسيكون ذلك بمثابة السماح لشخص طرد من الباب ان يعود متسلقا النافذة . ولاحظ ممثل الجزائر في استعراضه لعدد موظفي مكاتب الاتصال التابعة لهيئات الامم المتحدة انه ، كقاعدة عامة ، يكون الموظفون المديرون من البلدان المتقدمة النمو هم الذين يشغلون مناصب (مد — ١) و(مد — ٢) مما قد يبعث على الشك بان سياسة مكاتب الاتصال ليست غير متحيزة .

وارد ف ممثل الجزائر يقول انه اعلن في الفقرة ١٨ — ١ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/10008) أن الامين العام يطلب اعتمادا بما يقرب من ٣ر٥ ملايين دولار لتغطية " التكاليف المباشرة " لانشطة الامم المتحدة في ميدان حقوق الانسان ، في الوقت الذى يتضح فيه من الجدول ١٨ — ٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة (A/10006) أن الامين العام يقدر ان تصل التكاليف غير المباشرة الموزعة الى ما يقرب من ٨ ملايين دولار ، وبذلك يصبح المجموع ١٣ر٣ مليون دولار . وكان من رأى السيد بوعياد آغا أن مطالبة اللجنة الخامسة بالموافقة على الاعتماد البالغ

(السيد بو عياد آغا ، الجزائر)

٢٩٩ ٥٠٠ دولار ، معناه الزامها بالموافقة بصورة غير مباشرة على النفقات المقيدة في الابواب الاخرى ؛ لذلك ينبغي ان تبيّن في كل حالة التكاليف غير المباشرة الموزعة لدوائر المالية ، وخدمات المؤتمرات وغيرها التي ستضاف الى المبلغ الذى يطلبه الامين العام .

السيد سافرونشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : تكلم فأعرب عن الاسف لانه لا يستطيع الموافقة على الاعتمادات التي يطلبها الامين العام في الباب ١٨ ، وخاصة فيما يتعلق بالزيادات المعزوة الى التضخم والتقلبات في اسعار صرف العملات . وأضاف ان وفده كان قد اوضح في بيانه عن السياسة العامة ان هذه النفقات يجب ان تغطى بواسطة التوفيرات والتبرعات من البلدان التي توجد بها المكاتب الرئيسية للامم المتحدة .

وأردف يقول انه ليس بوسع وفده ان يوافق على الزيادة التي ستنجم عن احداث الوظائف الجديدة التي يطلبها الامين العام . فحجم العمل الاضافي الناتج عن نمو البرنامج يمكن ان يضطلع به الملاك الحالي لشعبة حقوق الانسان ، شريطة رفع انتاجيتها ، والحد من الانفاق على الانشطة الاقل اهمية . وبناء عليه فان وفده سوف يمتنع عن التصويت .

السيد ماكارثي (استراليا) : تكلم فقال ان لديه شكوكا حول انشاء وحدة جديدة في شعبة حقوق الانسان مهمتها تقديم الخدمات للجنة حقوق الانسان المقرر انشاؤها . واضاف انه بالرغم من مشاطرة وفده اللجنة الاستشارية آراءها في هذا الصدد فانه يخشى احتمال انشاء هذه اللجنة في نهاية الدورة الثلاثين ، وفي وقت يكون من الصعب على اللجنة الاستشارية ان تدرس فيه الاثار المالية المترتبة على انشاء الوحدة المقترحة .

وأردف السيد ماكارثي قائلا انه على افتراض انه سيتم انشاء لجنة حقوق الانسان في القريب العاجل ، فانه يمكن للجنة الخامسة ، دون التعدى على المبدأ الذى وضعته اللجنة الاستشارية في الفقرة ١٨ — ٧ من تقريرها ، ان تعتمد احد الحلول الثلاثة التالية : أولا ، ارجاء النظر في الباب ١٨ من مشروع الميزانية البرنامجية الى حين تستطيع الامانة تقديم طلب بمبلغ محدد تستطيع اللجنة الاستشارية وبالتالي اللجنة الخامسة اتخاذ قرار بشأنه . وثانيا ، يمكنها التصويت في الدورة الحالية على توصية اللجنة الاستشارية ، على ان يكون مفهوما ، انه اذا توفرت للأمين العام

(السيد ماكارثي ، استراليا)

بعد فترة قصيرة المعلومات اللازمة ، اتخذ قرار نهائي بشأن هذه النقطة الخاصة لدى النظر في الباب ١٨ في القراءة الثانية ، أو حين يتقدم الامين العام ، اذا اقتضت الحاجة ، بطلب لمبلغ منقح . وثالثا ، يمكن للامانة العامة ، اذا رأت ان البروتوكول الاختيارى المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية سيبدأ نفاذه بعد اختتام الدورة الثلاثين ، ان تقترح حالا موعدا تقريبيا يمكن اتخاذه منطلقا للاذن بصرف الاموال اللازمة لانشاء الوحدة الجديدة لتقديم الخدمات للجنة حقوق الانسان .

السيد روديوس (هولندا) : تكلم فاعرب عن الامل في ان تضع الامانة العامة تحت تصرف لجنة حقوق الانسان المزمع انشاؤها الخدمات اللازمة ، ومنذ لحظة خروج اللجنة الى حيز الوجود .

السيد ايكونغ (نيجيريا) : قال انه يشاطر اللجنة الاستشارية رأيها بشأن الوظائف الجديدة التي يطلبها الامين العام : فالموظفون الحاليون للشعبة يمكنهم الاضطلاع بالاعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى . وأردف قائلا انه يلزم كبح النزعة المتجهة الى انشاء وظائف جديدة كلما جرى التفكير في انشطة جديدة ، وانه يتعين الانتفاع الى اقصى حد من خدمات الموظفين الموجودين في المنظمة . غير انه استدرك ، فاعرب عن الامل في الا تفسر اللجنة ملاحظاته على انها تعني ان وفده يعلق أهمية اقل على المؤتمر العالمي المزمع عقده .

السيد ديبغوميز (الجمهورية الدومينيكية) : قال انه يشاطر ممثل فولتا العليا القلق الذى اعرب عنه في الجلسة ١٧٠٣ ازاء الزيادة المفرطة في التعيينات في المناصب العليا بشعبة حقوق الانسان . واضاف انه يريد ، مثله مثل وفد غانا ، ان يحصل على تأكيد بان المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى ، الذى له اهمية كبيرة بالنسبة الى تعزيز حقوق الانسان ، ستتاح له الاموال الكافية لتحقيق الفعالية لاعمالة . وأعلن أن الجمهورية الدومينيكية ستصوت مؤيدة توصيات اللجنة الاستشارية .

السيد ستيوارت (المملكة المتحدة) : أشار الى ان البروتوكول الاختيارى المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية قد يصبح نافذا في المستقبل القريب اذ يتعيّن ان يبدأ سريان مفعول البروتوكول بعد مضي ثلاثة أشهر على تصديقه من قبل الدولة الموقعة السادسة والثلاثين . وقال ان حكومات معيّنة لم تتقدم في هذا السبيل التقدم الذى يبدو لممثل استراليا . أما فيما يخص الوظائف التي يطلبها الامين العام للوحدة التي ستقوم بتقديم الخدمات للجنة حقوق الانسان فان اللجنة الاستشارية قد بيّنت في الفقرة ١٨ — ٧ من تقريرها (A/10008) الاسباب التي دعتها الى ان توصي بارجاء اتخاذ قرار بهذا الشأن . فمثل هذه الاسباب تقوم على اعتبارات تقنية بحتة وينبغي للجنة الخامسة ان توافق على هذه التوصية .

السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : تكلم فشدد على انه لا يوجد شئ في تقرير اللجنة الاستشارية (A/10008) او في البيانات السابقة لرئيسها يلمّح الى ان اللجنة الاستشارية لا تولي الاعتبار الواجب للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى . فالملاحظات التي أبدتها اللجنة الاستشارية ذات طبيعة تقنية بحتة ولا تشكك بأى حال في استصواب عقد المؤتمر . فقد توصلت اللجنة الى نتيجة مفادها ان اجراء تخفيض بسيط على عدد الوظائف التي يطلبها الامين العام ممكن دون المساس ، باقل قدر ، بنوعية الاعمال التحضيرية للمؤتمر . وقال انه بما ان من المقرر عقد المؤتمر في عام ١٩٧٨ ، سيكون من الممكن في هذه الاثناء ، معرفة كيفية اداء الموظفين لمهامهم . ويمكن ان يعاد النظر في المسألة برمتها في مرحلة لاحقة — على سبيل المثال ، عند النظر في تقرير الامين العام عن اعمال المنظمة .

وأضاف يقول ان اللجنة لم تشكك ابدا في اهمية البروتوكول الاختيارى ، المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . ولم تذهب الى التوصية بارجاء اتخاذ قرار بشأن انشاء الوحدة المقترحة الا لاسباب عملية (هي ضرورة الانتظار حتى يتسنى للامانة العامة التقدم بصياغة محددة لشروط البرنامج الجديد) .

ومضى السيد مسيلي قائلا انه يود ، نظرا لان الوفد البلجيكي اجرى ، في الجلسة السابقة ، مقارنة بين الفقرتين ١٨ — ٩ و٦١ من تقرير اللجنة الاستشارية ، ان يذكّر بأن التوصيات الواردة في الفقرة ٦١ ، توصيات ذات طابع عام : فاللجنة الاستشارية قد اتخذت قرارا

(السيد مسيلي ، رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية)

عاما بشأن اعادة تصنيف الوظائف ؛ وقد ترك للامين العام امر البت في اى الشعب او الادارات هي التي ستجرى فيها اعادة تصنيف الوظائف التي اوصت بها اللجنة الاستشارية . وقد يختار اعادة تصنيف احدى وظائف شعبة حقوق الانسان ورفعها الى درجة (مد — ١) .

السيد لافو (مدير شعبة الميزانية) : قال ان الامانة العامة قد شرعت بالفعل في دراسة للوظائف التي سيعاد تصنيفها وبالرغم من أنه لم يتم التوصل بعد الى اى قرار نهائي في هذا الشأن فان وظيفة موظف متقدم (ف — ٥) لمكتب الاتصال في نيويورك ليست واردة في قائمة الوظائف التي ينظر في امر اعادة تصنيفها . وأشار السيد لافو ، على سبيل العلم والاطلاع، الى ان مدير مكتب الاتصال هو امين اللجنة الثالثة ايضا .

ومضى قائلا ان احد الوفود ابدى قلقه من احتمال ان يكون هناك تداخل بين الاموال المطلوبة في الباب ١٥ (البرنامج العادى للمساعدة التقنية) وبالباب ١٨ (حقوق الانسان) . لذلك فهو يود ان يوضح ان المبلغ المطلوب في الباب ١٥ لحقوق الانسان وقدره ٤٩٠ ٠٠٠ دولار سيستخدم لغرض واحد فقط هو المنح الدراسية التدريبية ، وعقد الندوات الاعلامية . فهذه أنشطة تنفيذية بحتة ولا يتعين ادراجها في الباب المتعلق بحقوق الانسان .

وفيما يتعلق بالمسألة التي أثارها ممثل الجزائر بشأن توزيع التكاليف المباشرة وغير المباشرة لبرنامج حقوق الانسان ، اوضح السيد لافو ان الباب ١٨ ليس فيه شيء غريب . ذلك ان الامانة العامة التزمت ، في اعداد الميزانية ، برغبات الجمعية العامة في هذا الشأن . فاذا كانت التكاليف غير المباشرة الموزعة تبدو مرتفعة الى حد ما فذلك لانه من الطبيعي في ميدان حقوق الانسان ان تكون مصاريف الاجتماعات والمؤتمرات مرتفعة .

واضاف يقول انه بما ان ممثل فولتا العليا اشار الى ان اللجنة الاستشارية لفتت الانتباه في الفقرة ١٨ — ٩ من تقريرها الى عدم وجود اى دليل يسترشد به فيما يخص حجم عمل شعبة حقوق الانسان ، فتجدر الملاحظة ان ذلك لا ينطبق على هذه الشعبة وحدها . فهناك بعض الادارات ، وهي افضل اعدادا من غيرها ، مثل ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، التي يمكنها ان تضع برنامج عمل مفصلا الى حد ما ، ولكن هناك ادارات اخرى لا يمكنها ان تفعل ذلك وكان عليها ان تقدم وصفا دقيقا للمهمة التي تتوقع ان توكل بها عند طلبها وظيفة جديدة . ففي

(السيد لافو ، مدير شعبة الميزانية)

حالة الوظيفة (ف — ٢) لموظف معاون المذكورة في الفقرة ١٨ — ٩ من تقرير اللجنة الاستشارية ، استند الطلب بشأنها الى النتيجة التي توصلت اليها دائرة التنظيم الادارى ، والتي مفادها انه ينبغي تعزيز الموظفين المسؤولين عن اعداد الوثائق .

واختتم بيانه بالقول انه بالنسبة الى العلاقة بين عدد موظفي فئة الخدمات العامة والمسؤولين الاخرين في الشعبة ، فان الامين العام مستعد لسماع ودراسة جميع اقتراحات اللجنة الخامسة .

السيد بوعياد آغا (الجزائر) : قال انه كان سيؤيد اعادة تصنيف وظيفة مدير مكتب الاتصال في نيويورك ورفعها الى درجة موظف رئيسي (مد — ١) لو أن شاغل هذه الوظيفة نقل الى شعبة حقوق الانسان في جنيف . غير انه لا يمكن ، تبرير وظيفة بدرجة (مد — ١) في نيويورك .

السيد ماكارثى (استراليا) : قال انه فيما يتعلق بالنفقات على الفريق الذى سيقوم بتقديم الخدمات للجنة حقوق الانسان المرتقبة ، فانه على استعداد بالقبول بموقف اللجنة الاستشارية ، في ضوء المعلومات التي قدمها ممثل المملكة المتحدة .

الرئيس : ذكّر بانه بناء على جميع التوصيات التي تقدمت بها اللجنة الاستشارية (انظر A/C.5/SR.1703) . تم تخفيض الاعتماد المرصود للباب ١٨ الى مبلغ ٦٠٠ ٩٧٥ ٤ دولار .

وتمت الموافقة في القراءة الاولى على توصيات اللجنة الاستشارية برصد اعتماد قدره ٦٠٠ ٩٧٥ ٤ دولار للباب ١٨ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٦ — ١٩٧٧ ، بأغلبية ٧٣ صوتا مقابل لاشيء وامتناع ١١ عن التصويت .

السيد سيرانو أفيلا (كوبا) : قال ان وفده امتنع عن التصويت للأسباب التي شرحها من قبل . وان الوفد يحتفظ باعلان موقفه من مسألة تقييد النفقات المعزوة الى التضخم في الميزانية .

تنظيم العمل

السيد بوعياد أغا (الجزائر) : أشار الي أن السيد سترونغ، المدير التنفيذى لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ، موجود حاليا في نيويورك ، وعليه فقد يكون من المفيد الشروع في أقرب وقت ممكن في بحث الباب ١٣ من مشروع الميزانية البرنامجية المتعلق ببرنامج شؤون البيئة في القراءة الاولى .

الرئيس : قال اذا لم يكن هناك اعتراض فانه يعتبر ان اللجنة توافق على اقتراح ممثل الجزائر .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس : ذكّر بالبيان الذى أدلى به المقرر في الجلسة السابقة ، ودعا الممثلين الى ابداء وجهات نظرهم بشأن مسألة ادراج ملخصات المناقشات في تقارير اللجنة الى الجمعية العامة .

السيد ماكارثي (استراليا) : قال ، وأيده في ذلك السيد غاريدو (الفلبين) انه يرى انه لا ينبغي ان توجز اللجنة في تقاريرها الا المداولات حول تلك النقاط التي كانت اللجنة قد قررت ، في الدورة التاسعة والعشرين ، ان تعامل على هذا النحو . واضاف ان تلخيص المناقشات بشأن مشروع الميزانية البرنامجية سيكون كبيرا جدا مما لا يتيح ادراجه في التقرير حول هذا البند . وباستطاعة الوفود التي يهمها الامر ان ترجع في اى وقت الى المحاضر الموجزة للجلسات المعنيّة .

السيد بيلاييف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) : قال انه كان دائما مؤيدا للتوفير ، سواء في مجال الوثائق او في اى مجال آخر . فينبغي ، في هذا المجال كما في غيره ، تجنب الازدواجية والميل نحو زيادة الوثائق والتوسع فيها ، في الوقت الذى يتعين فيه تحسين نوعيتها . لذلك فانه يشاطر ممثلي استراليا والفلبين الرأى الذى اعربا عنه . غير انه مضى الى القول ان كون بعض المناقشات لن تلخص في تقارير اللجنة يثير مشكلة تاريخ صدور المحاضر الموجزة ، فعلى سبيل المثال ، لم يصدر باللغة الروسية بعد مضي أكثر من اسبوع على المناقشة العامة والنظر في بابين من الميزانية في القراءة الاولى ، سوى المحضر الموجز للجلسة الاولى للجنة . وكانت هناك حالات لم يستلم فيها وفده المحاضر الموجزة للجلسات الا في شهر ابار/مايو . فاذا اريد ان لا تتضمن تقارير اللجنة ملخص جميع المناقشات ، ينبغي السهر على صدور المحاضر الموجزة للجلسات في الوقت المناسب لجميع لغات العمل .

السيد شميدت (جمهورية المانيا الاتحادية) : قال ان وفده يرى من الجوهرى ادراج ملخص للمناقشات بشأن نظام المعاشات التقاعدية في تقرير اللجنة المتصل بهذا الموضوع .

الرئيس : ذكّر بان هذا الموضوع كان في السنة الماضية احد المسائل التي لخصت المناقشات التي دارت حولها ، في التقارير ؛ وان الاجراء نفسه سيتبع هذه السنة اذا ابقي على قرار السنة الماضية .

السيد خوخار (باكستان) : تكلم فقال انه يفضل ان يرى اللجنة تلخص في تقاريرها ، فقط تلك المناقشات الخاصة بالمسائل التي تعلق عليها الوفود اهمية خاصة ؛ ولا ضرورة لان يكون عدد المسائل التي ستلخص مناقشاتها في التقارير بمثل كبر عددها في السنة السابقة .

الرئيس : لاحظ ان هناك اتجاها عاما الى ابقاء قائمة البنود التي تتطلب تلخيص مناقشاتها في التقارير على حالها ، وقال انه يرى انه سيكون من الصعب تحديد المسائل التي لها اهمية خاصة عند الوفود ، كما اقترح ممثل باكستان ، واعلن انه اذا لم يكن هناك اعتراض فسيعتبر ان البنود التي تتطلب تلخيصا للمناقشات التي تدور حولها لتضمينه في التقارير ستكون نفس البنود التي لخصت في السنة الماضية .

وقد تقرر ذلك .

السيد ابو الغيط (المقرر) : قال ردا على سؤال طرحه ممثل الفلبين ان البنود التي تتطلب تلخيص ما يدور حولها من مناقشات في تقارير اللجنة الخامسة هي البنود التالية : ٩٧، و١٠٢ ، و١٠٤ ، و١٠٥ ، و١٠٦ ، و١٠٧ من جدول اعمال الدورة الثلاثين .

ورفعت الجلسة في الساعة ١٣/٢٠